

١٧ - السلام والأمن في أفريقيا

١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ١٤ كانون الثاني/
يناير ٢٠٠٩: النزاع على الحدود بين جيبوتي
 وإريتريا

في بيان رئاسي مؤرخ ١٢ حزيران/يونيه
٢٠٠٨^(٢٤٨)، أعرب المجلس، ضمن جملة أمور، عن قلقه
الشديد إزاء الحوادث الخطيرة التي وقعت في ١٠
حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على الحدود بين جيبوتي وإريتريا.
وأهاب المجلس بالطرفين الالتزام بوقف إطلاق النار، وحث
الطرفين، وبخاصة إريتريا، على التحلي بأقصى درجات ضبط
النفس، وسحب القوات إلى مواقعها السابقة. وعلاوة على
ذلك، شجع المجلس الأمين العام على بذل مساعيه الحميدة
بصورة عاجلة لتيسير إجراء مناقشات ثنائية لتحديد الترتيبات
الرامية إلى تقليص الوجود العسكري على الحدود، واتخاذ
تدابير لبناء الثقة من أجل تسوية الوضع على الحدود.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عقد المجلس جلسة
طارئة استجابةً لطلب مقدم من ممثل جيبوتي بشأن النزاع
على الحدود بين بلده وإريتريا^(٢٤٩). وأفاد مدير شعبة أفريقيا
الأولى التابعة لإدارة الشؤون السياسية، لدى تقديمه معلومات
مستكملة عن الحالة، بأن المحاورين وصفوا الحالة على الحدود
بأنها هادئة وإن كان يشوبها التوتر، مع إجراء عمليات إعادة
التجمع العسكري على كل جانب جانبي الحدود. وقال، في
معرض إبلاغه عن الاجتماعين اللذين عقدهما مع ممثلي
إريتريا وجيبوتي، إن الأول قد ادّعى بأن جيبوتي هي التي
بدأت المناوشات التي وقعت على الحدود. في حين قال ممثل
جيبوتي إن إريتريا امتنعت حتى الآن عن تفسير الأسباب التي
دعت إلى وجودها العسكري في المنطقة ورفضت استئناف

عرض عام

عقد مجلس الأمن، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩،
١٨ جلسة، بما في ذلك جلستان خاصتان^(٢٤٦)، واتخذ ثلاثة
قرارات واعتمد خمسة بيانات رئاسية في إطار البند المعنون
”السلام والأمن في أفريقيا“. وتناولت المناقشات القضايا
المواضعية، مع التركيز على التعاون مع المنظمات الإقليمية،
وبخاصة الاتحاد الأفريقي، وعودة ظاهرة تغيير الحكومات
بشكل غير دستوري في أفريقيا، والاتجار بالمخدرات،
والمحالات الخاصة ببلدان محددة المتعلقة بكينيا وجيبوتي
 وإريتريا وزمبابوي وموريتانيا.

٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨: بيان رئاسي بشأن أعمال
العنف التي اندلعت في أعقاب الانتخابات في كينيا

في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اعتمد المجلس بياناً
رئاسياً^(٢٤٧) رحب فيه بالإعلان عن التقدم المحرز في
المفاوضات، التي يشرف عليها السيد كوفي عنان، والتي
جرت بين الرئيس موي كيباكي وزعيم المعارضة رايلا
أودينغا، بما في ذلك إقرار خطة وجدول زمني للعمل على
إنهاء الأزمة التي شهدتها كينيا على إثر الانتخابات موضع
النزاع التي جرت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
وأعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء استمرار قتل المدنيين
وتعرضهم للعنف الجنسي والعنف الجنساني والتشريد من
منازلهم. وشدد على أن الحل الوحيد للأزمة يكمن في الحوار
والتفاوض والتراضي، وحث بشدة الزعماء السياسيين في
كينيا على تعزيز المصالحة وعلى بلورة وتنفيذ الإجراءات
المتفق عليها في ١ شباط/فبراير دون تأخير.

(٢٤٨) S/PRST/2008/20.

(٢٤٩) انظر S/2008/387.

(٢٤٦) الجلسة ٥٩٢٠ المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والجلسة

٦٠٤٤ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٢٤٧) S/PRST/2008/4.

في معرض سرده لجهود حكومته لإيجاد حل دبلوماسي وسلمي للتراع مع إريتريا، بأن إريتريا لم تبد روح التعاون واستمرت في توغلاتها داخل جيبوتي^(٢٥٥). وعقب ممثل إريتريا فقال إن جيبوتي شنت هجوما غير مبرر في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ضد الوحدات الإريترية داخل الأراضي الإريترية، وإن إريتريا اختارت مسار ضبط النفس والصبر تجنبا لتصاعد الأزمة التي "لم تتسبب فيها جيبوتي" بل أطراف أخرى^(٢٥٦). وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة بين جيبوتي وإريتريا، وتعهدوا بتقديم المساعدة إلى الطرفين المعنيين لإيجاد حل مستدام عن طريق الوسائل السلمية. وأعرب بعض المتكلمين عن اعتقادهم أن رفض إريتريا للتعاون يشكل خطرا يهدد المنطقة بأكملها، وحثوا إريتريا على قبول مقترحات الوساطة المقدمة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي الوقت نفسه، أشادوا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لانخراط الطرفين في الحوار. وأدان العديد من الأعضاء إريتريا لعدم استجابتها للعرض الذي قدمه الأمين العام ببذل مساعيه الحميدة، وحثوا على الرد على هذا المقترح بصورة إيجابية.

وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اعتمد المجلس القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) الذي رحب بموجبه، ضمن جملة أمور، بسحب جيبوتي قواتها إلى مواقعها السابقة، وأدان رفض إريتريا القيام بذلك. وطالب المجلس أيضا بأن تقوم إريتريا، في موعد لا يتجاوز خمسة أسابيع من تاريخ اعتماد القرار، بسحب قواتها وجميع معداتها إلى مواقعها السابقة؛ وكفالة عدم السعي إلى أي وجود أو نشاط عسكري في المنطقة التي جرى فيها التراع في رأس دميرة وجزيرة دميرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ والإقرار بتزاعها على الحدود مع جيبوتي في رأس دميرة وجزيرة دميرة، والمشاركة بنشاط في الحوار من أجل نزع فتيل التوتر، والمشاركة أيضا في بذل

(٢٥٥) S/PV.6000، الصفحات ٢ - ٥.

(٢٥٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

الحوار مع جيبوتي^(٢٥٧). وأفاد ممثل جيبوتي بأن التراع، الذي تسبب بالفعل في وقوع الكثير من الضحايا منذ قيام القوات الإريترية بشن هجمات على مواقع لجيش جيبوتي في ١٠ حزيران/يونيه، جدير باهتمام المجلس. وأشار، موضّحا أوجه التباين بين الأزمة الراهنة والأزمات التي حدثت في السابق بين الطرفين، إلى أن القوات الإريترية في الحالة الراهنة لم تنتهك أراضي جيبوتي فحسب، بل احتلتها أيضا وشرعت في أعمال البناء على أراضي جيبوتي^(٢٥٨). وردا على ذلك، ذكر ممثل إريتريا أن بلده لم تنفذ أي عمليات توغل في أراضي جيبوتي، وليس لديها أي طموحات إقليمية في المنطقة. وذكر أيضا أن اتصالات عديدة جرت بين مسؤولي البلدين على أعلى المستويات، ولكن جيبوتي طرحت المسألة في الساحة العامة بإطلاق حملات عدائية لا أساس لها ضد إريتريا. وأكد أنه على الرغم من استمرار محاولات استدراج إريتريا إلى التصرف بكيفية عدائية، اختارت بلده مسار ضبط النفس والصبر، مضيفا أن الحملة الاستفزازية لم تصمم ولم تشكل عناصرها في جيبوتي، وإنما في مكان آخر^(٢٥٩). وأعرب المتكلمون عن قلقهم إزاء الحوادث التي وقعت على الحدود بين إريتريا وجيبوتي، وحثوا الطرفين على تسوية التراع سلميا. وأفاد ممثل الولايات المتحدة بأنه في حالة عدم قيام إريتريا بالمشاركة في حل سلمي وبسحب قواتها من حدودها مع جيبوتي، فينبغي أن ينظر المجلس في اتخاذ إجراءات أو تدابير مناسبة^(٢٦٠).

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وبناء على طلب حكومة جيبوتي^(٢٦١)، عقد المجلس جلسة مفتوحة للاستماع إلى إحاطة قدمها رئيس جيبوتي. وأفاد ممثل جيبوتي،

(٢٥٧) S/PV.5924، الصفحات ٢ - ٤.

(٢٥٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤ - ٧.

(٢٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(٢٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٢٦١) S/2008/635.

لمعالجة النزاعات في منطقة القرن الأفريقي من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية^(٢٦١). وشدد ممثل جيبوتي على أن المجلس واصل، عن طريق اتخاذه القرار، تأكيد تعاونه المتزايد مع الاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن في القارة، وأكد تصميمه على إنهاء أنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها إريتريا ضد الصومال. وأفاد بأن حكومته وشعب جيبوتي رحبوا بأن العدالة قد أخذت مجراها في نهاية المطاف بشأن الاعتداءات السافرة والصارخة وغير المبررة التي قامت بها إريتريا ضد بلده منذ ما يقرب من عامين^(٢٦٢). وأعرب ممثل الصومال عن رأي مفاده أن إريتريا شكلت عاملا سلبيا رئيسيا في إطالة أمد النزاع في بلده، حيث وفرت إريتريا المأوى والملاذ الآمن لإرهابيين معروفين ومرتدين وأشخاص مفسدين ومرتكبي انتهاكات لحقوق الإنسان، وقامت بتوفير الأسلحة والموارد الأخرى للمتطرفين والعناصر الإرهابية في الصومال وتمويلها وتيسير تدفقها. بيد أن الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال أبدت استعدادها للدخول في حوار جاد مع إريتريا من أجل التوصل إلى حلول لأي مسائل معلقة^(٢٦٣).

٢٣ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٨: الحالة في زمبابوي في أعقاب الانتخابات
الرئاسية، ورفض مشروع قرار ينص على فرض جزاءات

في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الحالة في زمبابوي. وأفاد وكيل الأمين العام بأنه قبل أربعة أيام من تاريخ الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٧ حزيران/يونيه، تدهورت الحالة إلى مستويات تنذر بالخطر. وأفاد بأنه عقب بلوغ المآزق السياسي الذي نتج عن انتخابات ٢٩ آذار/مارس، لم تشكل

جهود دبلوماسية تفضي إلى تسوية تحظى بقبول الطرفين لمسألة الحدود.

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: فرض تدابير
الجزاءات ضد إريتريا

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذ المجلس القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي أعرب فيه عن قلقه الشديد إزاء استنتاجات فريق الرصد المعني بالصومال ومفادها قيام إريتريا بتوفير الدعم السياسي والمالي واللوجستي للجماعات المسلحة المتورطة في تفويض عمليتي السلام والمصالحة في الصومال وتفويض الاستقرار في المنطقة^(٢٥٧)، وأعرب عن بالغ قلقه إزاء عدم سحب إريتريا قواتها إلى مواقعها السابقة على النحو المطلوب في القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) والبيان الرئاسي المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨^(٢٥٨)، وفرض المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، حظرا على توريد الأسلحة وحظرا للسفر وتجميدا للأصول في حق القادة السياسيين والعسكريين في إريتريا^(٢٥٩).

ورحب معظم المتكلمين باتخاذ القرار، ودعوا جميع الأطراف إلى الانضمام إلى عملية السلام في جيبوتي وتقديم الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال. وفسّر في المقابل ممثل الجماهيرية العربية الليبية تصويت وفد بلده ضد القرار بأن بلده قد آلت على نفسها، بوصفها ضحية للجزاءات على مدار سنوات عديدة، ألا تكون طرفا في فرض جزاءات على أي بلد أفريقي^(٢٦٠). وأفاد ممثل الصين، الذي امتنع عن التصويت، بأنه ينبغي للمجلس أن يتوخى الحذر لدى فرض الجزاءات، وأضاف أن الاتحاد الأفريقي كان في وضع أنسب

(٢٥٧) انظر S/2008/769، المرفق. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر القسم ٣ من هذا الجزء.

(٢٥٨) S/PRST/2008/20.

(٢٥٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزأين السابع والعاشر.

(٢٦٠) S/PV.6254، الصفحة ٣.

(٢٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٢٦٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧ - ١٠.

(٢٦٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

وفي جلسة ثالثة عقدها في اليوم نفسه، أدا المجلس، في بيان رئاسي^(٢٦٦)، حملة العنف الموجهة ضد المعارضة السياسية في زبابوي. وأدان كذلك الإجراءات التي اتخذها حكومة زبابوي التي منعت خصومها السياسيين من حقهم في خوض حملاتهم الانتخابية بحرية، وأهاب بالحكومة وقف العنف ووقف أعمال التهريب السياسي ورفع القيود المفروضة على الحق في التجمع وإطلاق سراح الزعماء السياسيين الذين تم اعتقالهم. وأعرب المجلس عن أسفه لأن حملة العنف الموجهة ضد المعارضة السياسية والقيود المفروضة عليها جعلت إجراء انتخابات حرة نزيهة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أمراً مستحيلاً، وأشار إلى ضرورة احترام نتائج الانتخابات التي جرت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨. ودعا المجلس سلطات زبابوي إلى التعاون مع جميع الجهود الرامية إلى إيجاد وسيلة سلمية للمضي قدماً من خلال الحوار بين الأطراف بما يتيح الفرصة لتشكيل حكومة شرعية تعكس إرادة شعب زبابوي. وعلاوة على ذلك، أدا المجلس قيام الحكومة بتعليق عمليات تقديم المساعدة الإنسانية، وأهاب بما أن تسمح فوراً للمنظمات الإنسانية باستئناف تقديم خدماتها^(٢٦٧).

وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها نائبة الأمين العام، التي أفادت بأنه على الرغم من الدعوات إلى تأجيل الانتخابات، أجريت الجولة الثانية للانتخابات في ٢٧ حزيران/يونيه بدون حضور المراقبين الوطنيين في الميدان، الأمر الذي جرد الانتخابات من قدر بالغ الأهمية من الشفافية والمصادقية. وعلاوة على ذلك، أبلغت بعثات المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقي وبرلمان البلدان الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الموجودة في الميدان بأن

(٢٦٦) S/PRST/2008/23.

(٢٦٧) نظر المجلس في هذا البند في جلسته ٥٩٢٠ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وأيضاً في جلسته ٦٠٤٤ المعقودة كجلسة خاصة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

الحالة في زبابوي بمجرد تحد كبير للاستقرار الإقليمي في الجنوب الأفريقي، بل شكلت أيضاً سابقة خطيرة فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للقارة. وأبلغ المجلس بأن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية لاحظ، استناداً إلى بعثته الموفدة إلى زبابوي والمكلفة بمناقشة السبل الكفيلة بتحسين المناخ السياسي قبل الجولة الثانية للانتخابات، أن الظروف ليست مهيأة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في زبابوي، وأن أية نتائج تسفر عنها الجولة الثانية للانتخابات لا يمكن اعتبارها ذات مصداقية. وأبلغ وكيل الأمين العام أيضاً عن وجود حملة واسعة النطاق للتخويف والتهديد والعنف؛ وعن الشواغل المتزايدة إزاء القيود المفروضة على المجموعات المحلية المراقبة للانتخابات التي اعتمدها السلطات؛ وعدم التمييز بشكل واضح بين الحزب الحاكم والحكومة ومؤسسات الدولة؛ وإعلان زعيم المعارضة، مورغان تسفانغيرا، من حركة التغيير الديمقراطي نية انسحابه من الانتخابات. وبناء على ذلك، رأى وكيل الأمين العام ضرورة تأجيل الجولة الثانية للانتخابات إلى فترة ملائمة بغية تهيئة الظروف لإجراء عملية انتخابية تحظى بالمصادقية، ودعا الأطراف إلى الدخول فوراً في محادثات بغرض تحديد فترة يمكن خلالها تهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة نزيهة. واعتبر وكيل الأمين العام، مكرراً تأكيد العرض الذي قدمه الأمين العام بشأن بذل المساعي الحميدة، أن الأمم المتحدة مهيأة للعمل بصورة عاجلة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي للمساعدة في تسوية المأزق السياسي واستعادة الأمن وسيادة القانون في البلد^(٢٦٤). وعقد المجلس، في وقت لاحق من اليوم نفسه، جلسة خاصة لمناقشة هذا البند^(٢٦٥).

(٢٦٤) S/PV.5919، الصفحات ٢ - ٥.

(٢٦٥) الجلسة ٥٩٢٠.

المملكة المتحدة وحلفاؤها. وإضافة إلى ذلك، اعتبر أن التصديق على الانتخابات الوطنية للدول الأعضاء ليس مهمة من مهام المجلس، مؤكداً أن لشعب زيمبابوي الحق في اختيار قاداته. وذهب إلى أن اعتماد مشروع القرار يعد "تجاهلاً لموقف أفريقيا ذاته" وأن مشروع القرار سعى إلى توريث المجلس في نزاع ثنائي بحث بين زيمبابوي والمملكة المتحدة^(٢٧١). وأفاد ممثل جنوب أفريقيا، الذي عينت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بلده كميستر، بأن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لم يدعُ إلى فرض جزاءات ضد زيمبابوي، وألح على أن المجلس يجب أن يفسح المجال لتنفيذ قرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي^(٢٧٢). وبالمثل، أفاد أعضاء المجلس الآخرون الذين صوتوا ضد مشروع القرار أو امتنعوا عن التصويت بأن مشروع القرار كان سيتعارض مع روح القرار الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ، والذي شجع الحوار والمصالحة بين الأطراف، وناشد الدول وجميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تؤثر سلباً على مناخ الحوار. وذهبوا أيضاً إلى أن الحالة في زيمبابوي لا تشكل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة، وبالتالي، لا تدخل في نطاق اختصاصات المجلس. وباعتماد مشروع القرار لفرض الجزاءات، كان المجلس سيعرقل جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل إيجاد تسوية للحالة في زيمبابوي، وكان سيتدخل في شؤونها الداخلية^(٢٧٣). وعلى النقيض من ذلك، ذهب أعضاء المجلس الذين أيدوا مشروع القرار إلى أنه ليس من شأنه عرقلة الحوار أو تقويضه. وأكد البعض أيضاً أن مشروع

(٢٧١) S/PV.5933، الصفحات ٢ - ٥.

(٢٧٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢٧٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (الجمهورية العربية الليبية)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٩ (فيت نام)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٦ (الصين).

الانتخابات لم تستوفِ المعايير المقبولة لدى الاتحاد الأفريقي، ولم تكن حرة أو نزيهة أو ذات مصداقية، ولم تعكس إرادة شعب زيمبابوي. وأكدت أن عمليات المراقبة هذه تشير إلى أن العملية الانتخابية التي أفضت إلى الإعلان عن إعادة انتخاب الرئيس موغاي كانت معيبة بشكل خطير. وأفادت نائبة الأمين العام أيضاً بأن الاتحاد الأفريقي دعا، في مؤتمر قمته المعقود في شرم الشيخ، إلى مواصلة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بذل جهود الوساطة وتعزيزها. واعتبرت أن تشكيل حكومة وحدة وطنية كوسيلة للمضي قدماً يحظى بتأييد واسع النطاق في المنطقة. وخُصصت إلى أن حكومة زيمبابوي تتحمل مسؤولية ملحة عن حماية مواطنيها ووقف العنف بجميع أشكاله بشكل فوري^(٢٦٨).

وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، طُرح مشروع قرار^(٢٦٩) للتصويت ولكنه لم يُعتمد بسبب التصويت السلبي من أعضاء دائمين في المجلس. وكان المجلس سيدين في مشروع القرار، في جملة أمور، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، حملة العنف التي أطلقتها حكومة زيمبابوي ضد المعارضة السياسية والسكان من المدنيين، وكان سيفرض حظراً على توريد الأسلحة إلى زيمبابوي، وكذلك حظراً للسفر وتجميها للأصول المالية على الرئيس روبرت موغاي و١٣ من كبار المسؤولين في حكومة زيمبابوي^(٢٧٠).

وفي الجلسة، أعرب ممثل زيمبابوي عن رأي مفاده أن مشروع القرار بمثابة إساءة واضحة لاستخدام الفصل السابع من الميثاق، حيث سعى إلى فرض جزاءات على زيمبابوي بذريعة أن البلد تشكل الآن تهديداً للسلام والأمن الدوليين، مجرد أن الانتخابات التي أجريت لم تسفر عن نتائج تحببها

(٢٦٨) S/PV.5929، الصفحات ٢-٤.

(٢٦٩) S/2008/447.

(٢٧٠) المرجع نفسه.

موريتانيا التي تم في إطارها "التغيير التصحيحي" في ٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، بأنه لا يمكن اعتبار التغيير الذي حدث انقلابا عسكريا لأن جميع المؤسسات في البلد تعمل بصورة طبيعية والحريات الأساسية مضمونة. وأضاف أن الوضع الراهن نتج بالأحرى عن عوامل هددت السلام والتماسك الاجتماعي للبلد، وأن رئيس الجمهورية السابق يوجد قيد الإقامة الجبرية لأسباب تتعلق بالأمن. وأكد للمجلس أن البلد لم تُدرّ ظهرا للديمقراطية، وأن الشعب يؤيد التغيير التصحيحي بشكل كامل^(٢٧٨).

وأدان المجلس، في بيان أدلى به الرئيس في نفس التاريخ^(٢٧٩)، إطاحة الجيش الموريتاني بالحكومة الموريتانية المنتخبة ديمقراطيا. وعارض أي محاولة لتغيير الحكومة بوسائل غير دستورية، وطالب بالإفراج الفوري عن رئيس موريتانيا واستعادة المؤسسات الشرعية والدستورية والديمقراطية على الفور.

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩: التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام

في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وبمشاركة رفيعة المستوى، أعرب الأمين العام عن عزمه على تعزيز التعاون مع جميع المنظمات الإقليمية لإنشاء آليات فعالة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، واستحداث نظام مترابط موثوق به ويمكن التنبؤ به لحفظ السلام على الصعيد العالمي. بموجب الميثاق^(٢٨٠). واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية^(٢٨١)، الذي عرض تقرير الأمين

(٢٧٨) S/PV.5960، الصفحات ٢ - ٤.

(٢٧٩) S/PRST/2008/30.

(٢٨٠) S/PV.5868، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٢٨١) المرجع نفسه، الصفحات ٤ - ٦.

القرار كان سيشكل بعض الضغوط الموازية ويعزز جهود الوساطة. بمنحها الثقل الكامل للمجتمع الدولي. وإضافة إلى ذلك، أفادوا بأن النزاع في زمبابوي يهدد بزعزعة الاستقرار في المنطقة، الأمر الذي ينبغي للمجلس أن يتصدى له^(٢٧٤). وانتقد ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة تصويت الاتحاد الروسي ضد مشروع القرار، ووصفاه بأنه "لا يمكن تبريره" وأنه "مثير للجزع"، في ضوء القرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية مؤخرا وأوصت فيه باتخاذ مزيد من الخطوات منها الأخذ بتدابير مالية وغيرها من التدابير في حق الأفراد المسؤولين عن أعمال العنف^(٢٧٥). وردّا على ذلك، أفاد ممثل الاتحاد الروسي بأن موقف بلده قد استند على وجه التحديد إلى الموقف الذي صاغته مجموعة الثمانية، التي لم يتضمن قرارها إشارة إلى إجراءات المجلس^(٢٧٦). وأفاد ممثل أنغولا، متحدّثا بصفته رئيس هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بأن مشروع القرار الذي يفرض جزاءات على أحد الأطراف كان من شأنه أن يعقّد الوضع، وأن يؤدي إلى تفاقم التوترات إلى درجة الإضرار بالحوار الجاري^(٢٧٧).

١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨: بيان رئاسي بشأن الحالة في موريتانيا

في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أفاد ممثل موريتانيا، لدى تقديمه إيضاحات بشأن الحالة والظروف السائدة في

(٢٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (بوركينافاسو)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٣ - ١٥ (كوستاريكا)؛ والصفحة ١٥ (كروايتيا)؛ والصفحة ١٧ (بنما)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (الولايات المتحدة).

(٢٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (الولايات المتحدة).

(٢٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٢٧٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (أنغولا).

الثامن من الميثاق، ومواصلة النظر في سبل تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات المسلحة، وبخاصة في أفريقيا. وإذ سلم المجلس بضرورة تحسين القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة فيما يتعلق بتمويل المنظمات الإقليمية لدى اضطلاعها بمهام حفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة، رحب بمقترح الأمين العام الداعي إلى إنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في غضون ثلاثة أشهر لإمعان النظر في أساليب تقديم الدعم إلى عمليات حفظ السلام هذه، وبخاصة توفير التمويل والمعدات واللوجستيات لبدء تشغيلها، وإمعان النظر في الدروس المستخلصة من جهود الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام في الماضي والحاضر.

وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، نظر المجلس في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المقدم عملاً بالقرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)^(٢٨٥)، الذي عرضه رئيس الفريق. واتفق المتكلمون مع تقييم الفريق بشأن ضرورة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، واعتبروا تعزيز قدرات عمليات حفظ السلام الإقليمية أمراً ضرورياً. وأشار عدد من المتكلمين إلى توصية الفريق بشأن تمويل عمليات حفظ السلام الإقليمية، التي اقترح بموجبه استحداث آليتين جديدتين: تستند الأولى إلى التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار الأنصبة المقررة لدعم عمليات محددة لحفظ السلام، وتمثل الأخرى في إنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين يجري تمويله من التبرعات. وأكد المتكلمون بالإجماع أهمية توفير تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لدعم جهود الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. وأيد عدد من المتكلمين المقترح الداعي إلى إنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين لبناء

.S/2008/813 (٢٨٥)

العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين^(٢٨٢)، وتقريره عن تنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب النزاعات، وبخاصة في أفريقيا^(٢٨٣). وأعرب المتكلمون بالإجماع، في المناقشة التي تلت ذلك، عن تأييدهم لمبادرات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، وأقر بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها على نحو أكثر فعالية في ضوء قدراتها التكميلية ومزاياها النسبية. وأكد عدد من المتكلمين، في معرض الإشارة إلى الفصل الثامن من الميثاق بوصفه الأساس الذي يقوم عليه التعاون مع المنظمات الإقليمية، أن تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمر أساسي لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام الإقليمية، أيد غالبية المتكلمين مقترح الأمين العام الداعي إلى إنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للنظر في الطرائق المختلفة لتقديم الدعم، بينما دعا البعض إلى تمويل عمليات حفظ السلام الإقليمية التي يأذن بها المجلس عن طريق الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وتطرق بعض الوفود، إلى جانب الأمين العام، إلى الحالة في زيمبابوي، ورحبت في هذا السياق بالمبادرة التي اضطلعت بها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي^(٢٨٤).

وفي الجلسة نفسها، اتخذ المجلس القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) الذي أعرب فيه، في جملة أمور، عن تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة لمواصلة تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، وفقاً للفصل

.S/2008/18 (٢٨٢)

.S/2008/186 (٢٨٣)

.resumption 1 و S/PV.5868 (٢٨٤)

وأدى الرئيس بعد ذلك بيان^(٢٩٠) أعاد فيه المجلس تأكيد المسؤولية التي تتحملها المنظمات الإقليمية عن توفير الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد لمنظمتها، بطرق من بينها التبرعات التي يقدمها أعضاؤها والدعم الذي تتلقاه من الجهات المانحة، وأشار إلى تقييم خيارات تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، وأعرب عن عزمه على إبقاء جميع الخيارات قيد النظر.

٥ أيار/مايو ٢٠٠٩: بيان رئاسي بشأن عودة ظاهرة تغيير الحكومات بشكل غير دستوري في أفريقيا

في بيان أدلى به الرئيس في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩^(٢٩١)، أعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء عودة ظاهرة تغيير الحكومات بشكل غير دستوري في بضعة بلدان أفريقية، وأكد أهمية التعجيل باستعادة النظام الدستوري، بطرق منها إجراء انتخابات مفتوحة وشفافة. ورحب المجلس بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثانية عشرة المعقودة في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الذي أعرب فيه عن قلق الاتحاد الأفريقي إزاء عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية وإدائه لذلك، ورأى فيه أن عودة تلك الظاهرة لا تشكل تراجعاً سياسياً خطيراً وانتكاسة بالغة في العملية الديمقراطية فحسب، بل قد تشكل أيضاً تهديداً للسلام والأمن والاستقرار في القارة.

٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديداً للسلام والأمن الدوليين

في بيان رئاسي مؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(٢٩٢)، لاحظ المجلس مع القلق التهديدات الخطيرة التي

القدرات في الأجل الطويل. غير أنه أعرب عن آراء متباينة فيما يتعلق باستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، إذ أيد بعض المتكلمين التوصية بشكل تام، وأعرب الكثير منهم عن تشككهم ودعوا إلى إجراء مزيد من المناقشات^(٢٨٦).

وأدى الرئيس بعد ذلك بيان^(٢٨٧) شدد فيه المجلس على أهمية دعم قدرات الاتحاد الأفريقي وتحسينها، وأشار مع الاهتمام إلى تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن السبل العملية لتقديم الدعم الفعال إلى الاتحاد الأفريقي لدى اضطراره بعمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة^(٢٨٨)، الذي أجرى فيه تقييماً لتوصيات الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة رد على تلك التوصيات. وأقر المتكلمون بأن المنظمات الإقليمية تؤدي دوراً لا غنى عنه في صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في مجال حفظ السلام، وأكدوا ضرورة دعم الجهود التي تبذلها تلك المنظمات. وفيما يتعلق بمسألة التمويل، أيد عدد من المتكلمين استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في دعم عمليات حفظ السلام الإقليمية، بينما واصل البعض الإعراب عن تحفظاتهم بشأن هذا المصدر من مصادر التمويل، وأشاروا إلى تفضيلهم استخدام طرائق أخرى، من قبيل صندوق استئماني متعدد المانحين^(٢٨٩).

(٢٨٦) S/PV.6092، و 1 resumption.

(٢٨٧) S/PRST/2009/3.

(٢٨٨) S/2009/470.

(٢٨٩) S/PV.6206.

(٢٩٠) S/PRST/2009/26.

(٢٩١) S/PRST/2009/11.

(٢٩٢) S/PRST/2009/32.

أفريقيا، وهي التحول من الاتجار بالكوكايين إلى تصنيع الأمفيتامينات في غرب أفريقيا؛ وتزايد الاتجار بالهيريون في شرق أفريقيا؛ والاتجار بالمخدرات عبر منطقة الساحل، حيث تلقت التدفقات من الغرب والشرق. وشدد على ضرورة تعزيز القدرات الوطنية وتبادل المعلومات فيما بين البلدان المتضررة من أجل تعطيل شبكات التهريب^(٢٩٤). وفي المناقشة التي تلت ذلك، أبرز العديد من المتكلمين المواقف والإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني بشأن هذه المسألة، وركزوا على المشاكل الماثلة في أفريقيا، وبخاصة في غرب أفريقيا، مع الإشارة في الوقت ذاته إلى المشاكل المواجهة في أفغانستان، وفي الأمريكتين، وفي آسيا. وأشاد العديد من الوفود بأعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ونهوا بمساهمات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة هذه المسألة. ودعوا أيضا إلى تعميم مراعاة مسألة الاتجار بالمخدرات في الولايات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام.

(٢٩٤) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

يسببها في بعض الحالات الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة عبر وطنية للأمن الدولي في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك في أفريقيا، والارتباط المتزايد بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب. وأكد المجلس أهمية تعزيز التعاون عبر الإقليمي والتعاون الدولي على أساس المسؤولية المشتركة والمتبادلة بشأن مواجهة مشكلة المخدرات العالمية وما يتصل بها من أنشطة إجرامية. وأكد المجلس كذلك ضرورة تحسين تنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، بما في ذلك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، من أجل تعزيز فعالية الجهود الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وفي الجلسة، أكد الأمين العام، مشيرا إلى أن الاتجار بالمخدرات قد برز كتهديد رئيسي للسلام والأمن الدوليين، على الحاجة إلى إرادة سياسية ثابتة وموارد كبيرة لمواجهة هذا التحدي، واتباع نهج شامل على الصعيد الدولي يستند إلى إحساس قوي بالمسؤولية المشتركة واتباع نهج أكثر توازنا لمراقبة المخدرات^(٢٩٣). وتطرق المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى التطورات الأخيرة في

(٢٩٣) S/PV.6233، الصفحة ٦.

الجلسات: السلام والأمن في أفريقيا

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون - المعارضون - الامتنعون
٥٨٦٨	رسالة مؤرخة		المادة ٣٧	الأمين العام،	القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)
١٦ نيسان/أبريل	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨		٢٦ دولة عضوا ^(أ)	وجميع أعضاء المجلس ^(ب) ،	١٥ - لا أحد - لا أحد
٢٠٠٨	موجهة من الأمين العام إلى الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/229)		المادة ٣٩	وجميع المدعوين	
	تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة		وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة		

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
	الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186)				
	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)				
	المتعلق بمنع نشوب الصراعات، ولا سيما في أفريقيا (S/2008/18)				
٦٠٩٢	رسالتان متطابقتان		المادة ٣٧	الأمين العام،	S/PRST/2009/3
١٨ آذار/مارس	مؤرختان ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		١٦ دولة عضوا ^(ج)	وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين	
٢٠٠٩	موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/63/666- S/2008/813)		المادة ٣٩		
			رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي، ومفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي		
٦١١٨				عضو واحد من أعضاء المجلس (أوغندا)	S/PRST/2009/11
٥ أيار/مايو ٢٠٠٩					
٦٢٠٦	تقرير الأمين العام عن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (S/2009/470)		المادة ٣٧	جميع أعضاء المجلس؛ والبرازيل، وتونس؛ والبرازيل، وتونس، وجنوب أفريقيا، والسويد، ونيجيريا؛	S/PRST/2009/26
٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩			المادة ٣٩	السيد رومانو برودي، رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي؛ ووكيل الأمين العام	

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون - المعارضون - الامتنعون
				لعمليات حفظ السلام؛ ووكيل الأمين العام للدعم الميداني؛ والقائم بأعمال المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	الاتحاد الأفريقي؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والمراقب الدائم بالنيابة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة
	باء - كينيا		المادة ٣٧	كينيا	S/PRST/2008/4
	٥٨٣١ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨				
	جيم - جيبوتي وإريتريا		المادة ٣٧	جيبوتي	S/PRST/2008/20
	٥٩٠٨ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	رسالة موجهة من الممثل الدائم لجيبوتي بشأن النزاع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا (S/2008/381)			
	٥٩٢٤ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة (S/2008/387)	المادة ٣٧	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
	٦٠٠٠ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨	مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لجيبوتي لدى الأمم المتحدة (S/2008/635)	المادة ٣٧	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
			المادة ٣٩	مدير شعبة أفريقيا الأولى التابعة لإدارة الشؤون السياسية، والمستشار في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة	

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الامتنعون
٦٠٦٥ ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩	رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/602)	مشروع قرار قدمته فرنسا (S/2009/25) رسالة موجهة من ممثل جيبوتي لدحض البيان الذي أدلت به إريتريا بشأن الأزمة (S/2008/766، المرفق) رسالة موجهة من ممثل إريتريا (S/2009/28) بشأن مشروع القرار المتعلق بإريتريا	المادة ٣٧ جيبوتي، وإريتريا		القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) ١٥- لا أحد - لا أحد
٦٢٥٤ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	مشروع قرار قدمته أوغندا (S/2009/654) رسالة موجهة من ممثل إريتريا (S/2009/602) بشأن مشروع القرار المتعلق بإريتريا رسالة موجهة من ممثل إريتريا (S/2009/658) بشأن مشروع القرار المتعلق بإريتريا	مشروع قرار قدمته أوغندا (S/2009/654) رسالة موجهة من ممثل إريتريا (S/2009/602) بشأن مشروع القرار المتعلق بإريتريا رسالة موجهة من ممثل إريتريا (S/2009/658) بشأن مشروع القرار المتعلق بإريتريا	المادة ٣٧ جيبوتي، وإثيوبيا، والصومال	١٠ أعضاء من أعضاء المجلس ^(٢) ، وجيبوتي، والصومال	القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) ١٣- (الجمهورية العربية الليبية) - (الصين)
دال - زمبابوي					
٥٩١٩ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/407)		المادة ٣٧ زمبابوي		
٥٩٢١ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2008/407)		المادة ٣٩ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية		S/PRST/2008/23

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٥٩٢٩ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨				نائبة الأمين العام	
٥٩٣٣ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٨		مشروع قرار قدمته ١٢ دولة عضوا ^(٢٠) (S/2008/447)	المادة ٣٧ أستراليا، وأنغولا، وجمهورية ترانينا المتحدة، وزمبابوي، وسيراليون، وكندا، ولبيريا، ونيوزيلندا، وهولندا	جميع أعضاء المجلس، وأنغولا (بصفتها رئيسا لهيئة الشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني التابعة للجماعة الإثمانية للجنوب الأفريقي)، وجمهورية ترانينا المتحدة، والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	رفض مشروع القرار ٥-٩ (الاتحاد الروسي، والجمهورية العربية الليبية، وجنوب أفريقيا، والصين، وفيتنام) - ١ (إندونيسيا)
٥٩٦٠ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨			المادة ٣٧ موريتانيا	موريتانيا	S/PRST/2008/30
٦٢٣٣ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩		الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا للأمن الدولي	المادة ٣٧ ٢٠ دولة عضوا ^(٢١) المادة ٣٩ المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والمفوض المعني بالتنمية البشرية والشؤون الجنسانية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس ^(٢٢) ، وجميع المدعوين	S/PRST/2009/32
		رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم ليوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة (S/2009/615)			

- (أ) إثيوبيا (رئيس الوزراء)، وإريتريا، وأنغولا (وزير الخارجية)، وأوغندا، وبوتسوانا (نائب الرئيس)، وبوروندي، والجزائر (رئيس الوزراء السابق والممثل الشخصي للرئيس)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (وزير الخارجية)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (الرئيس ورئيس الاتحاد الأفريقي)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (الرئيس)، ورواندا (وزيرة الخارجية)، وزامبيا (وزير الداخلية والمبعوث الخاص)، وسلوفينيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وسنغافورة (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، والسنغال (وزير الخارجية)، وسوازيلند (وزير المالية)، والسودان (المبعوث الخاص ومستشار الرئيس)، وسيراليون (وزيرة الخارجية)، والصومال (الرئيس)، وغابون (وزيرة الخارجية والتعاون والفرانكوفونية والتكامل الإقليمي)، وغانا، وكوت ديفوار (الرئيس)، وليبيريا (وزيرة الخارجية)، ومصر (نائب وزير الخارجية والمبعوث الخاص للرئيس)، ونيجيريا (وزير الخارجية ومبعوث الرئيس)، واليابان (بصفته رئيس لجنة بناء السلام).
- (ب) مثل ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس على مستوى رئيس الدولة أو رئيس الحكومة: إيطاليا (رئيس الوزراء)؛ وجنوب أفريقيا (الرئيس)؛ والمملكة المتحدة (رئيس الوزراء). ومثل ستة أعضاء من أعضاء المجلس على مستوى وزاري: إندونيسيا (وزير الخارجية)؛ وبلجيكا (المبعوث الخاص لوزارة الخارجية)؛ وبوركينا فاسو (وزير الخارجية والتعاون الإقليمي)؛ والصين (المبعوث الخاص للرئيس)؛ وفرنسا (وزير الدولة للشؤون الخارجية وحقوق الإنسان)؛ وفييت نام (المبعوث الخاص للرئيس).
- (ج) الجزائر، والأرجنتين، وأستراليا، وإيطاليا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبنن، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وجنوب أفريقيا (وزير الخارجية)، وكندا، وكوبا (باسم حركة عدم الانحياز)، والكونغو، وكينيا، ومصر، والنرويج، ونيجيريا.
- (د) أوغندا، وبوركينا فاسو، وتركيا، والجمهورية العربية الليبية، والصين، وفييت نام، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنمسا، واليابان.
- (هـ) أستراليا، وإيطاليا، وبلجيكا، وسيراليون، وفرنسا، وكرواتيا، وكندا، وليبيريا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة.
- (و) الأرجنتين، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والجزائر، والرأس الأخضر، والسنغال، والسويد (باسم الاتحاد الأوروبي)، وغانا، وفتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوت ديفوار، وكولومبيا، ولكسمبرغ، ومالي، ومصر (بوصفها رئيس حركة عدم الانحياز)، والمغرب، ونيجيريا.
- (ز) مثل أربعة أعضاء من أعضاء المجلس على مستوى وزاري: بوركينا فاسو (وزير الخارجية)، وفييت نام (نائب وزير الخارجية)، والمملكة المتحدة (وزير الدولة للتنمية الدولية)، والنمسا (نائب وزير الشؤون الأوروبية والتعاون الدولي).